المؤتمر السعودي الأوروبي الثالث ٢٠٠٨ «يوروموني»

استشراف مستقبل الاقتصاد السعودي وتحدياته

معالي وزير المالية: المملكة ليس لديها، حاليًا، صندوق ثروة سيادي، لكن لديها صناديق استثمارية.

معالي وزير المالية د. إبراهيم العساف

في خطوة لاستقراء المستقبل الاقتصادي السعودي في قطاعات الاستثمار والتجارة، وتأثيرات التغيرات الاقتصادية العالمية الحالية على المملكة، ومدى تأثير التضخم على الاقتصاد الوطني والمستثمرين الدوليين، عقد في الرياض المؤتمر السعودي الأوروبي ٢٠٠٨ «يوروموني» الثالث خلال الفترة من ٦ إلى ٧ مايو ٢٠٠٨ بتنظيم من مؤسسة يوروموني بالتعاون مع وزارة المالية، بحضور مكثف من داخل المملكة وخارجها.

ناقش المؤتمر، الذي استضاف عددًا من الخبراء الماليين والاقتصاديين ومئات المستثمرين الدوليين والمحليين، النمو السريع الذي يشهده القطاع المالي السعودي، حيث تضمنت فعاليات المؤتمر التنمية الاقتصادية الشاملة، ومسيرة الاقتصاد السعودي وتأثير ارتباطه بالنفط، وإصلاح القطاع المالي، وأسباب التضخم الاقتصادي والبحث عن حلول لمعالجته، وأسواق الأسهم، وأسواق الإقراض، وتمويل المشاريع، وتمويل الموارد الطبيعية، وتعزيز الموقف التنافسي للقطاع المالي السعودي، وموازنة المخاطر والعائدات، وغيرها من المواضيع المالية والتمويلية.

وأكد معالي وزير المالية د.إبراهيم العساف، في كلمته في افتتاح المؤتمر، أن الارتفاعات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية، وما أدت إليه من ارتفاع في معدلات التضخم تجاوزت المعدلات السائدة خلال

معالي المحافظ:

الاستراتيجية الاستثمارية للمؤسسة، تسعى إلى التنوع في الاستثمارات والفرص

القصيبي:

التحدي الحالي للاقتصاد السعودي هو تطوير الخبرات وصقل المهارات

المشاركون:

السعودية يمكن أن تكون لاعبًا دوليًا على صعيد الحركة الاستثمارية العالمية

محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي

العقدين والنصف الماضية، مثلت تحديًا كبيرًا للسياسة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ولذا تقوم وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الحكومية على برمجة الإنفاق في محاولة للحد من الضغوط التضخمية مع الاستمرار في تنفيذ المشاريع التنموية التي وإن كان لها تأثير تضخمي على المدى القصير، إلا أنها ومن خلال فك الاختناقات، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ستساعد على تحسين مستويات المعيشة، وتحقيق التنمية المستدامة.

وقال معاليه: «لعلكم تابعتم وتتابعون تطورات الاقتصاد السعودي، حيث تواصل الحكومة، وبتوجيه من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، يحفظهم الله، البرامج والخطط الرامية إلى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، والاستمرار في دعم القطاع الخاص لتعزيز دوره كشريك استراتيجي في التنمية، والعمل على تذليل العقبات كافة أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، للاستفادة من المزايا المتوفرة في الاقتصاد السعودي.

ولقد حرصت الحكومة على توجيه الموارد المالية الكافية لدعم المشاريع التنموية، حيث انطلقت خلال الفترة القليلة الماضية مشاريع وطنية كبرَى مهمة منها: المشروع الشامل لتطوير التعليم، وهيكلة القضاء، والخطة الوطنية للتقنية، وبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، من بين العديد من المشاريع الأخرى. وستواصل الحكومة التركيز في الإنفاق وبرمجته بما يُحَفّز نمو القطاع الخاص من خلال الاستمرار في إعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية المادية والاجتماعية والتدريب، مع الحرص على الاهتمام بفعالية الإنفاق وكفاءته».

ونفى معاليه وجود صندوق سيادي لدى المملكة حاليًا، بل هناك صناديق استثمارية، وقال: «المملكة ليس لديها، حاليًا، صندوق ثروة سيادي، لكن لديها صناديق استثمارية وهي أهم، لأنها تستثمر في المملكة.

ومن الواضح أن هناك خلطًا بين ما سبق أن أعلناه، وهو إنشاء شركة للاستثمار وبين إنشاء صندوق سيادي، والشركة المُعلَن عنها هي شركة مساهمة مملوكة في البداية لصندوق الاستثمارات العامة، ولكنها قابلة لدخول مساهمين آخرين، كما أنها ستستثمر داخل المملكة وخارجها حسب الفرص المتاحة، وبما يخدم في النهاية الاقتصاد الوطني. أما الصناديق السيادية فأحجامها في العادة كبيرة وتستهدف الاستثمار المباشر الخارجي، وغالبًا ما تأخذ درجة عالية من المخاطرة. ونحن في المملكة لم نصل إلى المرحلة من حجم الموارد التي تعطينا الاطمئنان بالدخول في استثمارات ذات آجال طويلة أو مخاطر عالية، إضافةً إلى أنه لا يزال لدينا فرص استثمارية كبيرة داخل المملكة تحقق عوائد مجزية. كما أننا في كل الأحوال نُفَضّل أن نستثمر في أصول ذات عوائد مناسبة ودرجة مخاطر منخفضة، خصوصًا أن الأمر يتعلق باستثمارات موارد لنا شركاء فيها وهم الأجيال القادمة».

وعلى صعيد متصل عرض معالي وزير الاقتصاد والتخطيط الأستاذ خالد بن محمد القصيبي، في كلمة مماثلة، جملة من التطورات للتنمية في المملكة العربية السعودية: التطور الأول قام على أساس استراتيجي تمثل في تعزيز تنمية التجهيزات الأساسية والبنى التحتية للمملكة من خلال مشروعات موّلتها الحكومة. وأما التطور الثاني فتمثل في الأهمية المتزايدة للسياسات. وأن التحدي الذي يتعين على المملكة مواجهته يتمثل في « تطوير الخبرات وصقل المهارات في مجال إدارة تنفيذ السياسات. وكما هو الحال في إدارة المشروعات فإننا بحاجة إلى تطوير أدوات قياس معيارية لرصد ما نحرزه من تقدم وتقييمه، وذلك في مجال تنفيذ السياسات، وتحديد مسؤوليات أكثر وضوحًا تجاه تحقيق النتائج».

أما التطور الثالث في المنهج التنموي فلخصه معاليه في الأفق

معالي وزير الاقتصاد والتخطيط

معالي وزير النقل

الزمني التنموي للتخطيط الذي أصبح يستشرف رؤية أبعد مدى، وأكثر تركيزًا على الجانب الاستراتيجي فيما يتصل بالتحديات التي نواجهها والفرص المتاحة. وضمن هذا السياق دمجت الخطط الخمسية للمملكة في استراتيجية تنموية بعيدة المدى يمتد أفقها الزمني لعشرين عامًا قادمة.

وعن التطور الرابع، الذي عده الأبرز في المنهج التنموي، أبان معالي الأستاذ خالد القصيبي أنه يتمثل في التحول التدريجي في الأولويات التنموية عبر الثلاثة عقود ونيف من التخطيط التنموي. ويبرز في هذا الصدد ما تحقق من تحول في تخصيص الاعتمادات المالية بين قطاعات التنمية في خطط التنمية المتعاقبة. فقد طرأ تحول لافت للنظر في تخصيص الموارد لتلك القطاعات تمثل في انتقال التركيز إلى قطاعات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية. وقد كانت المحصلة الإجمالية لهذا التحول أن ارتفعت حصة قطاعات التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية في مجمل الاعتمادات المالية للخطط من ٣٨,٦٪ إلى ٧٥,٦٪ على مدى سبع خطط تنموية.

وقال معالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد الأستاذ محمد بن عبدالله الخراشي في كلمته أمام المؤتمر: «إن المتأمل والمتابع للتطور في السعودية على مدى الأعوام الماضية يلاحظ أنه في الوقت الحاضر اتسعت مساحة التطوير وحجمه، وكذلك زاد مقدار الضخ النقدي من أجل الاستثمار بشكل كبير، وواكب ذلك إرادة سياسية بالحماس والاتجاه نفسيهما، لتصبح المملكة العربية السعودية أحد أهم الاقتصاديات حول العالم، فهناك طفرة في كل مجال في أكبر اقتصاد شرق أوسطي يمتلك ٢٥٪ من احتياطي النفط العالمي. وقد بلغ فائض الميزانية للعام المالي وحده ١٨٧,٥٠ بليون ريال سعودي، وسجل القطاع غير النفطي نموًا ثابتًا، حيث قفز الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بنسبة ٩,٥٪، وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة ٢٤,٩٪. وقد خصصت معظم هذه البلايين للتعليم، والأيدي العاملة، ما يشير إلى التركيز الحكومي على التنمية والاستثمار في

جلسات المؤتمر شهدت حضورًا مكثفًا من عدد كبير من الخبراء الماليين والاقتصاديين

د. فهد الحصين

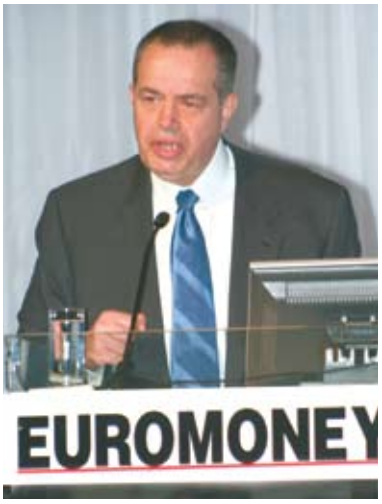

محمد لطفي منصور وزير النقل المصري

ريتشارد بانكر مدير عام مؤتمرات يوروموني الشرق الأوسط

العنصر البشري».

وأوضح معاليه بأنه: «لا شك أن هناك اهتمامًا متزايدًا بين صناع القرار في المملكة لجذب الاستثمارات الخارجية إلى الداخل، وقد وضعت مؤسسات تشجيع الاستثمار جميع اللوائح والأحكام الخاصة الكفيلة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وتشير الأدلة إلى أن تغيير مقر نشاط الشركات الكبرى يأتي غالبًا بسبب مميزات تغيير المكان، والقرب والوصول من المزودين والأسواق، وتجنب الضرائب وعوائق التجارة الأخرى. وبمعرفة ذلك تكون المملكة العربية السعودية قد امتلكت جميع العناصر لتصبح الأفضل اقتصاديًا في الشرق الاوسط».

وأفاد معاليه بأن البنك الدولي صنف المملكة في عام ٢٠٠٧ كإحدى أفضل الدول أداءً، حيث احتلت المرتبة ٢٣ من أصل ١٧٨ دولة. ومن المتوقع أن يستفيد الاقتصاد السعودي من التنوع الاقتصادي العالمي وبيئة الاستثمار المحلية الجذابة، وكذلك الالتزام بالخصخصة، وخلق بيئة مغرية للاستثمار الخاص، ونمو القطاع الخاص، وتدفق أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقال معاليه: «إن المؤسسة العامة للتقاعد تسهم وبقوة في دفع عجلة التقدم الاقتصادي في هذا البلد من خلال إنشاء المشاريع العملاقة والاستثمارات الرائدة التي تحرك القطاعات الاقتصادية نحو الإسهام الفاعل بالمشاركة في هذه المشاريع دراسةً، وتصميمًا، وتنفيذًا، وإشرافًا، إضافة إلى ما يتوقع أن تحققه المشاريع من استقطاب للموارد البشرية المؤهلة للعمل بها، سواء في أثناء إنشائها أم بعد اكتمالها وتشغيلها».

وبين معاليه «أن المؤسسة العامة للتقاعد قامت باستثماراتها من خلال استراتيجية واضحة ومحددة، تسعى من خلالها إلى التنوع في الاستثمارات والفرص التي تخدم أهداف المؤسسة، وتتماشى مع أهداف المجتمع. ومن هذا المنطلق قامت المؤسسة بإعادة دراسة تخصيص الأصول الاستثمارية للاستفادة من الفرص الواعدة محليًا ودوليًا، وكذلك اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة، وبدأت المؤسسة فعليًا باستثمار جزء مهم من أصولها الاستثمارية في التطوير العقاري والسوق الرأسمالية محليًا ودوليًا، وذلك لتعظيم العوائد الاستثمارية وتنوع الاستثمارات، وتوزيع المخاطر، وكسبًا لما

وسائل الإعلام تابعت فعاليات المؤتمر

العساف يتوسط القصيبي والسياري خلال افتتاح المؤتمر

يتوقع أن تحققه القيمة المضافة للاستثمار من فتح آفاق استثمارية أخرى».

وقال: «حرصًا من المؤسسة العامة للتقاعد على إدارة استثماراتها بكل كفاءة واقتدار، صدر مرسوم ملكي لإنشاء شركة لإدارة استثمارات المؤسسة وفقًا للأسس التجارية. وقد بدأت هذه الشركة في مزاولة مهامها وفقًا لنظامها. كما أن المؤسسة، حاليًا، قد انتهت من تنفيذ ثلاثة مشاريع عقارية كبيرة، كذلك هناك العديد من المشاريع العملاقة تحت التنفيذ، لعل أهمها مركز الملك عبدالله المالي، ومجمع تقنية المعلومات والاتصالات اللذان بدأ العمل فيهما على أرض المشروع».

وأكد أن «هذه المساهمات الاستثمارية التي تقوم بها المؤسسة العامة للتقاعد ومثيلاتها من المؤسسات الأخرى تساهم بشكل كبير في تطور الاقتصاد السعودي وازدهاره، ورفاهية مواطنيه، فنحن نمتلك جميع عوامل النجاح، ولكن نحتاج إلى شراكة لمزيد من الخبرة والتقنية».

وناقشت جلسات اليوم الأول ورش عمل القطاع المالي، حيث عقدت الجلسة الثانية تحت سؤال: «القطاع المالي: إذا كان النفط هو الوقود فهل القطاع المالي هو المحرك؟». استعرض المختصون الماليون والعاملون في المملكة، في هذه الجلسة، دور القطاع المالي في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الحالية في المملكة، وشرحوا وجهة نظرهم عن كيفية تغير القطاع المالي السعودي، ومدى تأثير التغيير في استثماراتهم وفي الاقتصاد السعودي. وتناولت الجلسة استراتيجية الحكومة في الخصخصة، وهل هي قائمة على مقاييس تفيد القطاع المالي السعودي؟

كما ناقشت التغيرات الإصلاحية المكثفة ومدى ضرورتها لمواصلة تطور القطاع المالي، ومدى حاجة السوق المحلية إلى شركات منافسة، واستشرفت تأثير التدخل الدولي الحالي في الصورة النمطية للقطاع المالي السعودي، واحتمالات توسع البنوك السعودية إقليميًا وعالميًا، وحاولت استقراء انعكاسات الأزمة العالمية على متانة النظام المالي السعودي.

وتمحورت الجلسة الثانية حول سؤال: استثمار الموارد الطبيعية، هل ما زالت فرصة التمويل الدولي قائمة؟ تم خلالها مراجعة الموارد الطبيعية ومناقشتها بشكل واسع بالنسبة للمستثمرين، والتي لا تزال في قلب استراتيجية اقتصاد المملكة، حيث تم استعراض التحديات التي تواجه سوق الموارد الطبيعية، وهل ما زال هذا القطاع جذابًا للمستثمرين كما كان في السابق، وكيفية عمل المنظمين وصناع القرار السياسي على تبني واقع جديد لزيادة التكاليف المالية. وعقدت عدة ورشات عمل في اليوم الأول تناولت مواضيع التحديات المصرفية الإسلامية، وأوجه الاقتصاد السعودي والأسواق المتساوية وسط انخفاض الاقتصاد العالمي، والتحدي التضخمي وآثاره في القطاع

شارك في المؤتمر عدد كبير من خبراء المال والأعمال الأوروبيين

فعاليات المؤتمر شدت انتباه الحضور وتابعوها باهتمام

المالي السعودي، وغيرها من المواضيع الاقتصادية.

وتطرقت جلسات اليوم الثاني للمؤتمر إلى عدة قطاعات اقتصادية سعودية: منها القطاع المالي، وقطاع المواصلات، وقطاع العقارات، وتمويل مشاريع المياه والطاقة، وناقشت جلسة القطاع المالي مدى أثر انخفاض قيمة الريال في سوق تداول الأوراق المالية بالمملكة، والتغيرات التشريعية والتنظيمية اللازمة لإيجاد سوق صكوك محلية، وكيفية تواصل العملة السعودية مع الأسواق العالمية. وشارك في الجلسات وزير النقل المصري، وعدد من خبراء المال والأعمال الأوروبيين، منهم مايكل قرفرتي مستشار في الخزانة الأمريكية، وكمال مين مدير المصرفية الإسلامية في البنك السعودي الهولندي، ومحيي الدين قرنفل العضو المنتدب في شركة الجبرا كابيتال، تموثي بول، مدير إدارة أعمال العملاء في «ستاندرد آند بورز».

فيما تناولت جلسة قطاع العقارات أثر القطاع في الاقتصاد الوطني، حيث تم بحث دور صناعة العقار في نمو السوق، ودور المطورين الإقليميين في دعم المشاريع الإسكانية، وإمكانية توسع المملكة خارجيًا لإيجاد استثمار عالمي، ودور المصارف والقروض التي تقدمها لتمويل المشاريع العقارية، وهل هي كافية لسد متطلبات التمويل طويل الأجل أو رأس مال السوق، خصوصًا في ظل التطورات العالمية الأخيرة ممثلة في أزمة الرهن العقاري التي حدثت في أمريكا وامتدت آثارها إلى معظم أسواق المال العالمية، والتي كان من تداعياتها انكشاف عدد كبير من البنوك العالمية. وشارك فيها جيمس كانتهام، مدير الاستثمار في مجموعة إدارة الثروة، ومحمد طارق، مدير الاستثمارات والخزانة في بنك التنمية الإسلامي، وبي فيلب، مدير في شركة «بولي جون» للاستثمار.

من جهة أخرى قال د.فهد الحصين، مدير عام التسويق العقاري بالمؤسسة العامة للتقاعد خلال جلسة قطاع العقارات، إن المؤسسة وافقت على ٣٠٠ طلب لتمويل بناء منازل ضمن برنامج «مساكن» من بين ٥٠٠ طلب وردتها. وأرجع الحصين أسباب قلة الطلبات الموافق عليها إلى عدم تحقيق كثير من المتقدمين للشروط التي وضعتها المؤسسة لهذا البرنامج الذي ضخت له ٦مليارات ريال، مشيرًا إلى أنه من الشروط التي يتطلبها الاستفادة من تمويل مساكن عدم وجود ديون على المتقدم، وليس لديه التزامات في بنوك، أو مشاكل في السوق المالية، كما أن القسط المستقطع يجب ألا يزيد على ثلث الراتب. وأوضح الحصين أن هناك تحديات أخرى يواجهها برنامج مساكن منها شح الوحدات السكنية الملائمة في السوق السعودية، وأن المستفيد يأخذ فترة طويلة وهو يبحث عن منزل ملائم له، لا يزيد عمر هذا المنزل على ١٠أعوام.

وفي ختام جلسات أعمال المؤتمر السعودي الأوروبي، قال المشاركون إن السعودية يمكن أن تكون لاعبًا دوليًا مهمًا على صعيد الحركة الاستثمارية الاقتصادية في العالم. ■

شهدت فترات الاستراحة حوارات ومناقشات